بعثة الجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

الأخ / أحمد عبد الكريم عون
القائم بالأعمال

أمام

المؤتمر الإستعراضي السابع
لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لعام 2005

نيويورك في 2005\5\5

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

بداية يسعدني أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الشقيق بأحر التهاني لإختياركم رئيسا لهذا المؤتمر الدولي الهام، ونتقدم أيضا بالتهنئة إلى أعضاء هيئة المكتب الموقر، ونحن على يقين بأن خبرتكم وحكمتكم سيكون لها الأثر الإيجابي في تحقيق النجاح الذي نتطلع إليه في هذا المؤتمر. كما نود أن نؤكد كامل دعمنا لما تضمنه بيان رئيس وفد ماليزيا بإسم حركة دول عدم الإنحياز في الخصوص.

السيد الرئيس،،،

إن الأمن والسلم الدوليين لا يتحققان من خلال إمتلاك أسلحة الدمار الشامل أو التهديد بإستعمالها، بل من خلال ترسيخ مبدأ الحوار والتفاهم وتعزيز أواصر التعاون بين مختلف الشعوب، وهو ما برهنت عليه بلادي بجلاء عندما بادرت بمحض إرادتها الحرة بالإعلان في 2003\12\19 عن التخلص من البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دوليا، الأمر الذي كان محل ترحيب وثناء من كل أعضاء المجتمع الدولي وفي العديد من المناسبات، وأحدثها ما تم التعبير عليه هنا في هذه القاعة خلال المناقشة العامة.

وقد ترجمت بلادي إعلانها المذكور في شكل خطوات عملية تلخصت في الآتي:

- إيقاف كل التجارب وأعمال التركيب للمنظومات ذات العلاقة بتحويل اليورانيوم وإثرائه.
- إيقاف عمليات الشراء والتوريد للمواد ذات العلاقة.
- تفكيك المعدات والمنظومات وتخزينها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- إعلام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى بمكونات الإعلان الليبي وأهدافه.

- طلب المساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعتبارها المنظمة الدولية المختصة لتمكين ليبيا من التخلص من هذه المعدات والمواد.
- طلب مساعدة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في التخلص من هذه المواد والمعدات وفقا لإتفاق مشترك وبإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية " CTBT".
- التوقيع على البروتوكول الإضافي وإعتباره ساري المفعول من تاريخ 2003\12\29، وقبل إتمام إجراءات التصديق عليه.
- إبداء الرغبة الرسمية في الإنضمام إلى منتدى نظام مراقبة تقنية الصواريخ الباليستية MTCR وذلك خلال زيارة وفد المنتدى إلى ليبيا في الفترة من 12 – 2004\2\14، والطلب رسميا بتاريخ 2004\11\11 للإنضمام إلى المنتدى المذكور.
- إستضافة ورشة عمل خاصة بمنتدى نظام مراقبة تقنية الصواريخ البالستية خلال الفترة من 4 – 2004\5\5 بطرابلس.
- مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقيق وفهم الأنشطة النووية الليبية.
- التخلص الكامل من المشاريع والبرامج والمواد والمعدات ذات العلاقة بالبرنامج النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- نقل الوقود عالي التنرية من مفاعل أبجاث تاجوراء إلى روسيا في خطوة أولى نحو تحوير المفاعل للعمل بوقود منخفض التنرية، تنفيذا لإتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،،،

إن بلادي كغيرها من بلدان العالم تطمح أن تعيش في أمن وسلام حيث كانت مواقفها دائما ثابتة وواضحة تجاه أسلحة الدمار الشامل، سواء في الجمعية العامة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لجنة نزع السلاح، إنطلاقا من مضمون الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير الصادرة في مدينة البيضاء بليبيا بتاريخ 1989\6\12، والتي حرمت أسلحة الدمار الشامل ودعت الدول للتخلص منها، وأن كل ما ذكر يؤكد دون شك على النية والرغبة الصادقة لدى بلادي في التعامل مع هذه المواضيع بكل شفافية ومصداقية، بهدف الوصول إلى نزع كامل

لأسلحة الدمار الشامل ولتعزيز السلم والأمن الدوليين ووفقا للأهداف والإلتزامات والمسئوليات التي رتبتها معاهدة عدم الإنتشار النووي.

السيد الرئيس،،،

إن سعي المجتمع الدولي للتخلص من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل يجب أن يكون حثيثا وبنفس المقاييس، وعلى جميع الدول وبدون إستثناء، وذلك من أجل خلق عالم تسوده روح الطمأنينة والعدالة لتزدهر فيه التنمية من أجل سعادة الإنسان في كل مكان بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الثقافة، وأن مبادرة بلادي تضع الدول المالكة لأسلحة نووية أمام مسئولياتها وتعزز مبدأ منع الإستعمال أو التهديد بإستعمال الأسلحة النووية ضد الدول، وفي هذا السياق فإن بلادي تطالب المجتمع الدولي والأطراف المعنية، وخاصة التي شاركت في تقديم المساعدة لتفعيل المبادرة الليبية، إلى توفير الضمانات اللازمة للأمن القومي الليبي ضد أي نوع من التهديد بالإستعمال أو إستعمال أسلحة الدمار الشامل ضد بلادي في أي حال.

السيد الرئيس،،،

لقد مضى 37 عاما على إبرام معاهدة الإنتشار النووي وخمس سنوات على مؤتمر المراجعة الأخير وبالرغم من ذلك فإن المخاطر الناشئة عن التسلح النووي ما زالت قائمة حيث لا تزال هناك عشرات الآلاف من قطع الأسلحة النووية في ترسانات القوى النووية، كما لا تزال الآلاف منها في حالة تأهب قصوى. وما يبعث عن القلق أن أي تقدم ملموس لم يتحقق في مجال نزع السلاح النووي ولم يتم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها أحكام معاهدة عدم الإنتشار وفي مقدمتها إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف يبدو لنا الآن بعيد المنال. لقد إلتزمت الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة بعدم تطوير أية أسلحة نووية أو اقتنائها في مقابل تعهد الدول النووية بالتفاوض بحسن نية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. إن نظام عدم الإنتشار لا يمكن له البقاء إلا إذا قدمت الدول النووية الأدلة الكافية على أنها ملتزمة إلتزاما كاملا بنصوص وأحكام المعاهدة بما في ذلك الإتفاق على خطة لنزع السلاح النووي تدريجيا وتدميره في النهاية بدلا من العودة إلى سباق التسلح النووي.

السيد الرئيس،،،

نظرا لعدم تحقيق أي تقدم تجاه تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الإنتشار فقد أدركت بعض الدول غير الأعضاء في المعاهدة مثل إسرائيل وبدعم من بعض الدول النووية أحيانا وبغض النظر عنها أحيانا أخرى من أن تواصل بناء وتطوير أسلحتها النووية وزيادة ترسانتها، الأمر الذي وضع كافة المنطقة العربية تحت تهديد السلاح النووي الإسرائيلي والذي أصبح مصدر قلق ورعب ليس فقط للدول العربية المجاورة بل لجميع دول المنطقة على محيط دائرة تصل إلى شبه القارة الهندية والى شمال أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا.

إن بقاء البرنامج النووي الإسرائيلي خارج نظام عدم الإنتشار ورفضها الإنضمام إلى معاهدة عدم الإنتشار يشكل تهديدا مباشرا للأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي وينال من مصداقية معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية ومصداقية نظام عدم الإنتشار وما لم يتم التخلص من هذا السلاح في أسرع وقت فإن جهود منع الإنتشار بالمنطقة سيكون مصيرها الفشل الذريع.

السيد الرئيس،،،

وإذ نلاحظ بأنه منذ إعتماد قرار عام 1995ف، بشأن الشرق الأدنى فقد أصبحت جميع دول المنطقة أطرافا في المعاهدة بإستثناء (إسرائيل) فإننا نطالب المؤتمر بالآتي:-

1. التأكيد على الضرورة الملحة لإنضمام (إسرائيل) إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية دون شرط أو تأخير وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
2. تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا لإلتزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة بعدم نقل أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو وسائل التحكم بهذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى (إسرائيل) أو تشجيعها أو حفزها على تصنيع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو اقتنائها أو التحكم في هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة تحت أي ظرف من الظروف.

3. تأكيد الإلتزام بالحظر التام لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي بما في ذلك الخبرات الفنية وأي شكل من أشكال المساعدة في الميادين النووية أو العلمية أو التقنية إليها ما دامت غير طرف في المعاهدة وما لم تخضع كافة مرافقها النووية لكامل ضمانات الوكالات الدولية للطاقة الذرية.
4. تأكيد الدول الأطراف مجددا عزمها على التعاون الكامل وبذل قصارى جهدها لضمان الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في الشرق الأدنى.
5. التأكيد على ما جاء في بيان مؤتمر المناطق الخالية من الأسلحة النووية بالخصوص، الذي عقد بالمكسيك في الفترة من 26 – 28\4\2005.

السيد الرئيس،،،

بخصوص عدم الإنتشار ونزع السلاح النووي فإننا نرى أن يتبنى المؤتمر ما يلي:-

1. التأكيد على ضرورة الإلتزام التام بالتعهدات الواردة في المادة الأولى والسادسة من المعاهدة والفقرات من التاسعة إلى الثانية عشر من الديباجة.
2. إعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة على إلتزامها بتنفيذ المعاهدة على أكمل وجه وأن تمتنع عن القيام فيما بينها ومع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في المعاهدة بأي تقاسم نووي للأغراض العسكرية في إطار أي نوع من الترتيبات الإقليمية الأمنية.
3. الحظر التام والكامل لما يتصل بالأسلحة النووية من معدات ومعلومات ومواد وتسهيلات وأجهزة مع التأكيد على أهمية تقديم المساعدة في الميادين النووية العملية والتقنية للأغراض السلمية إلى الدول الأطراف دون إستثناء.
4. التأكيد على أهمية وقف سباق التسلح النووي في جميع جوانبه وعكس إتجاهه لتلافي خطر نشوب حرب نووية، وإن الهدف يتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد وهي مسؤولية جميع الدول الأطراف وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي لديها أكبر الترسانات النووية.

5. التأكيد على أن الأولوية في مفاوضات نزع السلاح ينبغي أن تولى للأسلحة النووية وفقا لما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام 1978 ف.
6. دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تعقد بحسن نية، مفاوضات بشأن التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر لنزع الأسلحة النووية.
7. ضرورة وضع تدابير لتنفيذ الإستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع، والذي مفاده (إن ثمة إلتزام بعقد مفاوضات، بحسن نية، والخروج منها بنتيجة تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع أنواعه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة).
8. الدعوة إلى إنشاء آلية دولية لوضع وتنفيذ برنامج لنزع السلاح النووي على مراحل، ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام إتفاقية بشأن الأسلحة النووية، تحظر إستحداث الأسلحة النووية أو إنتاجها أو إحتيازها أو تخزينها أو نقلها أو إستخدامها أو التهديد بإستخدامها، وتنص على إزالتها.
9. دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع فورا في إجراء مفاوضات، ضمن لجنة مخصصة، لوضع معاهدة تحظر إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وإتمام هذه المفاوضات في وقت مبكر وأن تكون هذه المعاهدة غير تمييزية وقابلة للتحقق الفعال والتطبيق التام.

السيد الرئيس،،،

بخصوص الضمانات الأمنية، ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن بلادي تدعو من خلال هذا المحفل الهام، مؤتمر نزع السلاح إلى إعادة إنشاء اللجنة المخصصة التي أنشئت عام 1998ف، لضمانات الأمن السلبية دون تأخير، كما تدعو إلى ضرورة وضع صك قانوني ملزم لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة من إستعمال أو التهديد بإستعمال الأسلحة النووية ضدها.

وحيث أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المناسبة والمسؤولة عن الأمن وضمان عدم تحريف المواد النووية وإستخدامها في إنتاج أسلحة نووية، فإنه يجب على جميع الدول، بما في ذلك الدول النووية، إخضاع كافة مرافقها لنظام

الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون إستثناء، بما في ذلك الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الإنتشار.

السيد الرئيس،،،

إن التأكيد على التعهد بالتنفيذ الكامل للمادة الرابعة من المعاهدة والتعاون بين الدول الأطراف في مجال الإستعمالات السلمية للطاقة الذرية سيكون مساهمة فعالة في تعزيز التنمية وتقدم الشعوب ويتطلب الآتي:-

1. تأكيد حق الدول الأطراف في ممارسة أنشطة البحث والإنتاج وإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، مع ضمان النقل الحر غير المعوق وغير التمييزي للتقنية النووية للأغراض السلمية إلى جميع الدول الأطراف وإزالة التدابير التقييدية التي تنفذ من جانب واحد والتي تمنع التطور النووي السلمي.
2. إعادة التأكيد على مسؤولية الدول الموردة نوويا والأطراف في المعاهدة عن دعم الحاجات المشروعة للطاقة النووية للدول الأطراف في المعاهدة، مع منح معاملة تفضيلية للدول الأطراف النامية لتحقيق أكبر فائدة وإستخدام العناصر ذات الصلة بالتنمية المستدامة في أنشطتها.
3. إعادة التأكيد على حرمة الأنشطة النووية العالمية وخطر إستخدام القوة في العلاقات الدولية، إذ يعتبر أي هجوم أو تهديد بالهجوم على مرافق نووية مخصصة للإستعمالات السلمية يحدث آثارا سياسية وإقتصادية بيئية بالغة الخطورة، وإنه يجب وضع قواعد ومعايير شاملة وعالمية لحظر مثل هذه الإجراءات.

السيد الرئيس،،،

وختاما فإننا نطالب المؤتمر أيضا بإصدار توصيات تدعو إلى ما يلي:-

1. إزالة حالة التأهب القصوى بالنسبة للأسلحة والصواريخ النووية للدول الكبرى.

2. سحب الصواريخ والأسلحة النووية من القواعد المقامة في الأراضي الأجنبية والمياه الدولية.

3. الدخول في مفاوضات لإبرام معاهدة لإزالة الأسلحة النووية وفك الترسانة النووية للدول النووية تمهيدا لتدميرها أو إزالتها.

4. الكف عن إتباع سياسة نووية قائمة على الكيل بمكيالين بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بالتسلح النووي.

5. تخصيص الأموال التي تنفق الآن للمحافظة على الترسانة النووية للدول العظمى من أجل تحسين مستوى معيشة الشعوب الفقيرة وخاصة القضاء على الأوبئة وإستئصال الفقر وتحسين الصحة والتعليم، وتحقيق أهداف قمة الألفية للتنمية.

وشكرا السيد الرئيس....